

Distr.: General
6 September 2012

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[بناء على توصية لجنة التنمية الاجتماعية (E/2012/26 و Corr.1)]

٩/٢٠١٢ - القضاء على الفقر

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ١٠/٢٠١٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ الذي قرر فيه المجلس أن يكون الموضوع ذو الأولوية لدورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تعقدها لجنة التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ هو القضاء على الفقر، آخذاً في اعتباره صلة هذا الموضوع بالتكامل الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع،

وإذ يشير أيضاً إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وللدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة،

وإذ يعيد تأكيد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١) والمبادرات الأخرى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٢) وإجراء حوار متواصل على الصعيد العالمي بشأن مسائل التنمية الاجتماعية تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د/٢٤ - ٢، المرفق.



وإذ يشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤) والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٥)،

وإذ يشير أيضا إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٦)،

وإذ يشدد على ضرورة تعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة واستعراضها،

وإذ يسلم بأن المواضيع الأساسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، وهي القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، مترابطة يعزز كل منها الآخر ومن ثم، يلزم هئية بيئة مؤاتية على جميع المستويات للعمل على تحقيق الأهداف الثلاثة جميعها في وقت واحد،

وإذ يشير إلى أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية جعل الناس محور التنمية،

وإذ يؤكد أن احترام جميع حقوق الإنسان، وهي حقوق عالمية غير قابلة للتجزئة مترابطة متشابكة، أمر مهم للغاية لجميع السياسات والبرامج المتعلقة بمكافحة الفقر المدقع،

وإذ يسلم بأن تمكين الناس من تعزيز قدراتهم يشكل هدفا رئيسيا من أهداف التنمية وموردها الأساسي وبأن هذا التمكين يقتضي مشاركة الناس بصورة كاملة في صياغة القرارات التي تحدد كيفية تصريف شؤون المجتمع وضمن رفاهه وفي تنفيذ تلك القرارات وتقييمها،

وإذ يساوره القلق من أن الفقر وعدم المساواة يعدان مشكلتين عالميتين، وإذ يشدد على أن القضاء على الفقر والجوع واجب تحتمه الأخلاق والضرورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على البشرية،

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

وإذ يساوره بالغ القلق من أن الفقر المدقع لا يزال قائما في جميع أنحاء العالم مهما اختلفت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن اتساع نطاقه وازدياد مظاهره حدة على وجه الخصوص في البلدان النامية، وإذ يسلم في الوقت ذاته بالتقدم الكبير المحرز في أنحاء عديدة من العالم في مجال مكافحة الفقر المدقع،

وإذ يعرب عن القلق من أنه على الرغم من إحراز تقدم في الحد من الفقر، وبخاصة في بعض البلدان المتوسطة الدخل، كان هذا التقدم متباينا وظل عدد من يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ يشير إلى الالتزام بالاستثمار في الأطفال وإلى التعهد بكسر حلقة الفقر خلال جيل واحد انطلاقا من الإيمان بأن الاستثمار في الأطفال وإعمال حقوقهم من أكثر السبل فعالية للقضاء على الفقر،

وإذ يعرب عن القلق لأن مستويات البطالة والعمالة الناقصة لا تزال مرتفعة في كثير من البلدان، وبخاصة بين الشباب،

وإذ يشير إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عوالة عادلة^(٧) وإلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

وإذ يؤكد دعمه القوي للعوالة العادلة وضرورة أن يؤدي النمو إلى القضاء على الفقر وإلى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى توفير العمالة الكاملة المنتجة المختارة بحرية والعمل الكريم للجميع وضرورة أن تشكل هذه الأهداف عنصرا رئيسيا في السياسات الوطنية والدولية الموضوعة في هذا الصدد وفي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، وإذ يعيد تأكيد ضرورة إدماج توفير العمالة والعمل الكريم في سياسات الاقتصاد الكلي، مع إيلاء الاعتبار الكامل لأثر العوالة التي لا يتم في معظم الحالات تقاسم منافعها وتكاليفها وتوزيعها على نحو متكافئ ولبعدها الاجتماعي،

وإذ يعيد تأكيد أن القضاء على الفقر من أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، بما يشمل جميع البلدان النامية، ولا سيما البلدان في أفريقيا وأقل البلدان نموا وبعض البلدان

(٧) E/63/538-E/2009/4، المرفق.

المتوسطة الدخل، وإذ يشدد على أهمية التعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف، بما في ذلك توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم،

وإذ يسلم بأن تعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية واستخدامها بفعالية على الصعيدين المحلي والدولي أمران أساسيان في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يلاحظ عقد الاجتماع الخاص المتعلق بتمويل التنمية الاجتماعية في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ الذي نظمه الأمين العام بالتعاون مع رئيس لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخمسين،

وإذ يسلم بأن الإدماج الاجتماعي وسيلة لتحقيق التكامل الاجتماعي وبأن له أهمية بالغة في إقامة مجتمعات ينعم أفرادها بالاستقرار والأمن والوثام والسلام والعدالة وفي تعزيز الوثام الاجتماعي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية والتقدم،

وإذ يشير إلى أن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيكون "تعزيز القدرات المنتجة وتوفير العمالة والعمل الكريم من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي مستدام منصف يشمل الجميع على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"،

وإذ يسلم بأهمية التنمية الزراعية والريفية وإنتاج الغذاء في القضاء على الفقر وفي مساعدة البلدان النامية على تحقيق الهدفين المتعلقين بالفقر والجوع من الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية الذي يكتسي أهمية بالغة في القضاء على الفقر،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٨)؛

٢ - يرحب بإعادة تأكيد الحكومات استعدادها لمواصلة تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١) والتزامها بذلك، وبخاصة استعدادها للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع وتعزيز التكامل الاجتماعي من أجل إقامة مجتمعات ينعم جميع أفرادها بالاستقرار والأمن والعدل؛

(٨) E/CN.5/2012/3.

٣ - **يعيد تأكيد** أن لجنة التنمية الاجتماعية لا تزال تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة واستعراضها وأنها تعمل باعتبارها منتدى الأمم المتحدة الرئيسي المعني بإجراء حوار مكثف على الصعيد العالمي بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، ويهيئ بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني أن تعزز دعمها لأعمال اللجنة؛

٤ - **يشدد** على ضرورة منح الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، ويؤكد في الوقت ذاته أهمية معالجة أسباب الفقر والتصدي للتحديات التي يطرحها عن طريق وضع استراتيجيات متكاملة منسقة متسقة على الصعيد الوطني والحكومي الدولي والمشارك بين الوكالات؛

٥ - **يشدد أيضا** على أن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في توافق آراء مونتيري^(٩) المنبثق منه، عززت الأولوية التي تم إيلاؤها للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية وإلحاح هذا الأمر؛

٦ - **يعيد تأكيد** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ويشدد على أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك إنشاء آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز نظمها الديمقراطية؛

٧ - **يعرب عن بالغ القلق** لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الغذاء والطاقة وانعدام الأمن الغذائي والتحديات التي يطرحها تغير المناخ وعدم تحقيق أي نتائج حتى الآن في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لا تزال تؤثر سلبا في التنمية الاجتماعية؛

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٨ - **يشدد** على أن سياسات القضاء على الفقر ينبغي أن تتصدى للفقر عن طريق معالجة أسبابه الجذرية والهيكلية ومظاهره ووجوب إدماج الإنصاف والحد من أوجه عدم المساواة في تلك السياسات؛

٩ - **يؤكد** ضرورة أن تكفل سياسات القضاء على الفقر للأشخاص الذين يعيشون في فقر جملة أمور منها توفير التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والمياه ومرافق الصرف الصحي وغيرها من الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والحصول على الموارد الإنتاجية، بما فيها الائتمانات والأرض والتدريب والتكنولوجيا والمعارف والمعلومات، وأن تكفل مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في صنع القرارات المتعلقة بسياسات التنمية الاجتماعية وبرامجها في هذا الصدد؛

١٠ - **يسلم** بضرورة وضع سياسات التنمية الاجتماعية بطريقة متكاملة واضحة تقوم على المشاركة وتقر بأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ويدعو إلى وضع سياسات عامة مترابطة في هذا الشأن، ويشدد على ضرورة إدماج السياسات العامة في استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية والرفاه، ويدعو الحكومات إلى أن تنظر في اتخاذ تدابير تكميلية تجسد الأبعاد المتعددة للفقر بصورة أفضل؛

١١ - **يسلم أيضا** بضرورة أن يشمل الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في فقر معالجة احتياجاتهم الإنسانية الأساسية وتلبيتها، بما في ذلك التغذية والرعاية الصحية والمياه ومرافق الصرف الصحي والإسكان والحصول على التعليم وفرص العمل، من خلال وضع استراتيجيات إنمائية متكاملة؛

١٢ - **يسلم كذلك** بضرورة تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل معالجة أشد الاحتياجات الاجتماعية إلحاحا للأشخاص الذين يعيشون في فقر؛

١٣ - **يعيد تأكيد** الالتزام بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع جهود التنمية، ويسلم في الوقت ذاته بما لذلك من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وفي الجهود المبذولة من أجل مكافحة الجوع والفقر والمرض وفي تعزيز السياسات والبرامج التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة بالكامل كشريكة متكافئة مع الرجل في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمن هذه المشاركة وتوسيع نطاقها وتعزيز سبل حصول المرأة على جميع الموارد اللازمة لممارسة جميع ما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الوجه الأكمل بإزالة العقبات التي لا تزال

تعرض طريقها، بما في ذلك كفالة توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم على قدم المساواة وتعزيز استقلالها الاقتصادي؛

١٤ - **يعيد أيضا تأكيد** الالتزام بتوفير العمالة الكاملة المنتجة المختارة بحرية لجميع الفئات، بما فيها الفئات المحرومة، وتوفير العمل الكريم للجميع، في ظل الاحترام التام للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف يسودها الإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، ويعيد كذلك تأكيد ضرورة أن تهدف سياسات الاقتصاد الكلي إلى تحقيق جملة أمور منها دعم توفير فرص العمل، مع المراعاة التامة لآثار العولمة وأبعادها الاجتماعية والبيئية، وأن تشكل هذه المفاهيم عناصر رئيسية للتنمية المستدامة بالنسبة إلى جميع البلدان ومن ثم هدفا ذا أولوية من أهداف التعاون الدولي؛

١٥ - **يعيد كذلك تأكيد** الضرورة الملحة لتهيئة بيئة مؤاتية لتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع على الصعيدين الوطني والدولي، باعتبار ذلك أساسا للتنمية المستدامة، وأن تهيئة بيئة داعمة للاستثمار والنمو ومباشرة الأعمال الحرة أمر ضروري لتهيئة فرص عمل جديدة، ويعيد أيضا تأكيد أن إتاحة الفرص للرجال والنساء للحصول على عمل منتج في ظل ظروف تسودها الحرية والإنصاف والأمن وتحفظ فيها كرامة الإنسان أمر أساسي لضمان القضاء على الجوع والفقر وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة لجميع الدول وإرساء عولمة عادلة تشمل الجميع على نحو تام؛

١٦ - **يلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة، وبخاصة بين الشباب، ويقر بأن توفير العمل الكريم يظل أحد أفضل السبل للتخلص من الفقر، ويدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في الجهود التي تبذلها لتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع، مع مراعاة أحكام القرار المعنون "الانتعاش من الأزمة: ميثاق عالمي لفرص العمل" الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في دورته الثامنة والتسعين؛

١٧ - **يعيد تأكيد** ضرورة أن تتوخى سياسات الإدماج الاجتماعي الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير التعليم للجميع والرعاية الصحية والقضاء على التمييز وزيادة مشاركة الفئات الاجتماعية وإدماجها، وبخاصة الشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، والتصدي للتحديات التي

تطرحها العولمة في مجال التنمية الاجتماعية والإصلاحات التي تتطلبها السوق من أجل أن يستفيد جميع الناس في جميع البلدان من العولمة؛

١٨ - يعيد أيضا تأكيد الدور البالغ الأهمية للتعليم النظامي والتعليم غير النظامي على حد سواء في تحقيق هدف القضاء على الفقر وغيره من الأهداف الإنمائية على النحو المتوخى في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٠)، ويشير في هذا السياق إلى إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم في عام ٢٠٠٠^(١١)؛

١٩ - يشير إلى الالتزام الذي تم التعهد به في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في عام ٢٠١٠ بمضاعفة الجهود لتخفيض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال وتحسين صحة النساء والأطفال، بوسائل منها تعزيز النظم الصحية الوطنية وبذل الجهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتحسين التغذية وتوفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، بالاستفادة من الشراكات العالمية المعززة^(١٢)؛

٢٠ - يلاحظ مع بالغ القلق الحلقة المفرغة التي تتمثل في أن الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها تؤدي إلى تفاقم الفقر، في حين يساهم الفقر في ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية، مما يشكل خطرا يهدد الصحة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد في هذا الصدد أهمية الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بوسائل منها اتخاذ الإجراءات في العديد من القطاعات، ويشجع مواصلة إدراج الأمراض غير المعدية في خطط ومبادرات التعاون الإنمائي؛

٢١ - يؤكد ضرورة توزيع فوائد النمو الاقتصادي على نحو أكثر إنصافا، ويهيب في هذا الصدد بالدول أن تعزز المشاركة في مكاسب النمو الاقتصادي والاستفادة منها على نحو أكثر إنصافا، بطرق عدة منها وضع سياسات تكفل وجود أسواق عمل شاملة للجميع وعن طريق وضع سياسات للاقتصاد الكلي تلي الاحتياجات الاجتماعية وتؤدي فيها العمالة دورا رئيسيا ووضع استراتيجيات للإدماج الاجتماعي تعزز التكامل الاجتماعي، بسبل منها توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بما يشمل الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشّة أو مهمشة؛

(١٠) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

٢٢ - **يشدد** على ضرورة توظيف استثمارات إضافية كبيرة واتباع سياسات أفضل وتعزيز التعاون الدولي لدعم التنمية الزراعية المستدامة وإيلاء اهتمام خاص في الوقت نفسه لتنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية، بطرق منها تشجيع إقامة المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للفقراء في المناطق الريفية؛

٢٣ - **يحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة، وفقاً لالتزاماتها، لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وهدف تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً على أن تفعل ذلك، ويشجع البلدان النامية على أن تنطلق من التقدم المحرز في ضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل فعال للمساعدة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية؛

٢٤ - **يحث** الحكومات على أن تضع، بالتعاون مع الكيانات المعنية، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيين، نظماً للحماية الاجتماعية وأن تعمل على تعزيز فعاليتها وتغطيتها أو توسيع نطاقهما، حسب الاقتضاء، بحيث يستفيد منها العاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، ويسلم في الوقت ذاته بضرورة أن توفر نظم الحماية الاجتماعية الضمان الاجتماعي وأن تدعم المشاركة في سوق العمل، ويحث أيضاً الحكومات على أن تركز، مع مراعاة الظروف الوطنية، على احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو الذين هم عرضة له وأن تولي اهتماماً خاصاً لمسألة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسية، ويسلم في الوقت ذاته بأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن توفر قاعدة عامة للتصدي للفقير وحالات الضعف؛

٢٥ - **يشجع** الدول الأعضاء على وضع سياسات واستراتيجيات للقضاء على الفقر ولتوفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع وتنفيذها، بما في ذلك تعزيز العمالة الكاملة المنتجة المدفوع لقاءها أجور مناسبة وكافية، وسياسات واستراتيجيات لتحقيق التكامل الاجتماعي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتلبي الاحتياجات الخاصة لفئات اجتماعية من قبيل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين والشعوب الأصلية، مع مراعاة شواغل هذه الفئات لدى تخطيط البرامج والسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها؛

٢٦ - **يهيب** بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الطموحة الرامية إلى اتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتركيزاً على التنمية للتغلب على الفقر وعدم المساواة؛

٢٧ - يؤكد ضرورة أن يعزز المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر من خلال زيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتقديم المعونة المالية وإيجاد حل شامل لمشكلة الدين الخارجي؛

٢٨ - يسلم بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

٢٩ - يدعو جميع الجهات المعنية، بما فيها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، إلى تبادل الممارسات السليمة في البرامج والسياسات التي تتصدى لأوجه عدم المساواة لصالح الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وإلى تشجيع مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بهمة في وضع هذه البرامج والسياسات وتنفيذها بهدف التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣٠ - يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع على نحو متسق ومنسق؛

٣١ - يلاحظ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

٣٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة" الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين توصيات تتعلق بالسياسة العامة بشأن مسألة القضاء على الفقر، آخذاً في الاعتبار المناقشات التي جرت في الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية في إطار الموضوع ذي الأولوية.

الجلسة العامة ٤٦

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢